

Distr.: General
25 May 2018
Arabic
Original: English

اللجنة المالية



الدورة الرابعة والعشرون

كنغستون، ٢ - ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٨

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت*

حالة صندوق التبرعات الاستثماري المنشأ بغرض
تسديد تكلفة اشتراك أعضاء اللجنة القانونية والتقنية
من البلدان النامية وأعضاء اللجنة المالية من البلدان
النامية في اجتماعات اللجنة القانونية والتقنية واللجنة
المالية، والمسائل ذات الصلة

حالة صندوق التبرعات الاستثماري المنشأ بغرض تسديد تكلفة اشتراك
أعضاء اللجنة القانونية والتقنية من البلدان النامية وأعضاء اللجنة المالية من
البلدان النامية في اجتماعات اللجنة القانونية والتقنية واللجنة المالية،
والمسائل ذات الصلة

تقرير الأمين العام

١ - طلبت جمعية السلطة الدولية لقاع البحار، في قرارها ISBA/8/A/11 المتخذ في دورتها الثامنة
المعقودة في عام ٢٠٠٢، إلى الأمين العام أن ينشئ، كتدبير مؤقت، صندوق تبرعات استثماري بغرض
تسديد تكلفة اشتراك أعضاء اللجنة القانونية والتقنية من البلدان النامية وأعضاء لجنة المالية من البلدان
النامية في اجتماعات اللجنة القانونية والتقنية ولجنة المالية. ويضطلع حضور الأعضاء هذه الاجتماعات
بدور مهم في دعم صنع القرار وحسن إدارة السلطة.

٢ - وحتى ٩ أيار/مايو ٢٠١٨، بلغ المجموع التراكمي للتبرعات المقدمة إلى صندوق التبرعات الاستثماري
ما قدره ٧٠٠ ٥٧٠ دولاراً. وفي عام ٢٠١٨، قُدمت التبرعات من الأرجنتين (٥ ٠٠٠ دولار) في
٢ آذار/مارس، والصين (٢٠ ٠٠٠ دولار) في ١٧ نيسان/أبريل، والمملكة المتحدة (١٣ ٩٦٩ دولار) في
١ أيار/مايو. وبلغ مجموع النفقات من الصندوق ٢٢٨ ٨٩٥ دولاراً، في حين بلغت النفقات خلال الفترة من



١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى ٩ أيار/مايو ٢٠١٨ ما قدره ٩٥٦ ١٨٣ دولاراً، مما يسفر عن رصيد قدره ١٢ ٣٥٧ دولاراً. ويرد في الجدول أدناه موجز لحالة صندوق التبرعات الاستئماني حتى ٩ أيار/مايو ٢٠١٨.

حالة صندوق التبرعات الاستئماني حتى ٩ أيار/مايو ٢٠١٨

(بدولارات الولايات المتحدة)

٧٠٠ ٥٧٠	التبرعات
١٩٥ ٠٠٠	منح من صندوق المستثمرين الرواد (صندوق الهبات)
١٢ ٠١٥	إيرادات الفوائد
٥٨٥ ٩٠٧	مجموع الإيرادات
٨٩٤ ٦١٠	النفقات الخاصة بالمشاركين والأنشطة المأذون بها
٦١٨	الرسوم المصرفية
٢٢٨ ٨٩٥	مجموع النفقات
١٢ ٣٥٧	مجموع الأموال المتاحة حتى ٩ أيار/مايو ٢٠١٨

٣ - يوضح الجدول أعلاه الحالة المتأزمة التي يشهدها صندوق التبرعات الاستئماني في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨.

٤ - وفي الوقت الحالي، هناك ١٤ عضواً في اللجنة القانونية والتقنية و ٧ أعضاء في لجنة المالية مؤهلين للحصول على دعم من صندوق التبرعات الاستئماني. وإذا طلب الدعم جميع الأعضاء المؤهلين، فقد يبلغ مجموع النفقات حوالي ٢١٦ ٠٠٠ دولار في السنة. ويبلغ متوسط الاستخدام الفعلي للصندوق، استناداً إلى عقد مجموعة من الاجتماعات للجنة المالية ومجموعتين منفصلتين من الاجتماعات للجنة القانونية والتقنية في السنة، حوالي ١٧٠ ٠٠٠ دولار سنوياً.

٥ - وخلال الجزء الأول من دورة المجلس المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٨، لفت الأمين العام انتباه جميع الوفود إلى حالة الصندوق. وعُيِّن نداءً للتبرع للصندوق بموجب مذكرتين شفويتين مؤرختين ٢١ آذار/مارس و ٢ أيار/مايو ٢٠١٨، على التوالي.

٦ - وفي انتظار أي تبرعات أخرى للصندوق، وكإجراء استثنائي، يدعو الأمين العام لجنة المالية إلى النظر في حلّين ممكنين لضمان إتاحة أموال كافية للصندوق، لا سيما خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، عندما تكون السلطة بصدد تطوير النظام التنظيمي لاستغلال المنطقة ويكون من المهم أن يُكفل تمثيل أعضاء السلطة في أعمالها تمثيلاً واسع النطاق.

٧ - والخيار الأول هو أن تأذن لجنة المالية للأمين العام بتحويل مبلغ سنوي يصل إلى ١٠٠ ٠٠٠ دولار في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، وذلك من الإيرادات المحصل عليها من الرسوم العامة التي يدفعها المتعاقدون. وباحتساب ٢٩ عقداً من عقود التنقيب، تقدر تلك الإيرادات بمبلغ ١ ٣٦٣ ٠٠٠ دولار لعام ٢٠١٨ و ١ ٣٦٣ ٠٠٠ دولار لعام ٢٠١٩، وذلك دون احتساب الإيرادات الإضافية التي يُحتمل أن تتأتى من الزيادة المقترحة في الرسوم العامة. وتحويل مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار (٧,٣ في المائة) من تلك الإيرادات من

شأنه أن يفضي إلى أثر غير ذي أهمية على إيرادات السلطة ونفقاتها وأن يكفل فعالية تشغيل اللجنة القانونية والتقنية ولجنة المالية خلال هذه الفترة الحرجة التي تمر منها السلطة.

٨ - أما الاقتراح البديل فيتمثل في الإذن للأمين العام، استثنائياً وكإجراء مؤقت، بتحويل مبلغ يصل إلى ١٠٠ ٠٠٠ دولار من الفائض المتراكم في أموال السلطة، الذي يشمل الوفورات من الميزانيات السابقة والإيرادات المتنوعة أو غير المخطط لها. ويمكن مراجعة هذا الإجراء مرة أخرى في عام ٢٠١٩، دون المساس بأي قرار آخر.

٩ - ولجنة المالية مدعوة إلى تقديم توصية إلى الجمعية العامة، مع مراعاة الحالة المتأزمة التي يشهدها صندوق التبرعات الاستثماري والحاجة إلى ضمان المشاركة الكاملة في أعمال اللجنة القانونية والتقنية ولجنة المالية.